

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة الكبرى المشتركة المغربية التونسية

بناء على توجيهات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وسيادة الرئيس زين العابدين بن علي وتدعيما للعمل المشترك في نطاق اتحاد المغرب العربي ، وتأكيذا لأواصر الاخوة والتعاون بين شعبي وحكومتي المملكة المغربية والجمهورية التونسية واستجابة لرغبة البلدين المشتركة في مواصلة العمل من أجل الارتقاء بالتعاون الثنائي الى مستوى أرفع يتماشى مع الارادة السياسية لقيادة البلدين، وفي جو سادته روح الاخوة والتفاهم ، عقدت اللجنة الكبرى المشتركة اجتماعها الثاني بتونس أيام 11-12-10 شوال 1409هـ الموافق 15-16-17 ماي 1989م برئاسة الدكتور عزالدين العراقي الوزير الاول في حكومة المملكة المغربية والسيد الهادي البكوش الوزير الاول للجمهورية التونسية و بمشاركة أعضاء الوفدين المبينة أسماؤهم في الملحقين المرفقين.

وأثناء اقامته بتونس حضي الدكتور عزالدين العراقي بمقابلة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية وأبلغه رسالة شفوية من أخيه صاحب الجلالة الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية تضمنت مشاعر الاخوة والعزيمة الصادقة على تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في كل المجالات كما نقل الى سيادته عبارات المحبة والتقدير التي يكنها الشعب المغربي لشقيقه الشعب التونسي. وقد حمل سيادته الدكتور عزالدين العراقي تحياته وتقديره لجلالة الملك الحسن الثاني وتمنياته للشعب المغربي بمزيد الازدهار والرفاهية والرقي وعبر له عن استعداد تونس لمواصلة تطوير العلاقات الثنائية مع المغرب بما يحقق آمالهما في دعم اتحاد المغرب العربي.

وقد أجرى الوزيران الأولان المغربي والتونسي محادثات سياسية تناولت مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وسجلا بارتياح تطابق وجهات نظرهما بشأنها .

وفي هذا المجال أكدا على موقف بلديهما المساند للقضية الفلسطينية والداعي إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام بالشرق الاوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على أرضه . كما عبرا عن مساندة بلديهما للانتفاضة الفلسطينية المباركة وناشدا دول العالم العمل للتصدي لسياسة التقتيل والتهجير والتعسف التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

هذا وعبر الوزيران الاولان عن أسفهما لتواصل المأساة اللبنانية وأكدوا على ضرورة الحفاظ على وحدة لبنان أرضا وشعبا ومؤسسات وجددا ثقتهما فيما تبذله جامعة الدول العربية من جهود في هذا السبيل .

كما أكدوا مساندة بلديهما للبرنامج التدريجي الهادف لارتقاء نميبيا إلى الاستقلال تحت رعاية الأمم المتحدة وناشدا المجتمع الدولي للوقوف بحزم ضد سياسة التمييز العنصري لجنوب افريقيا .

واستعرضا الخطوات التاريخية التي قطعتها دول المغرب العربي والتي أفضت إلى التوقيع على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي يوم 17 فيفري 1989 بمراكش وتباحثا في المراحل المستقبلية وآفاق التعاون المغاربي المنشود وأكدوا التزام البلدين بمواصلة بذل كل جهد لتوفير أحسن مسالك التعاون وخير سبل التكامل والوحدة في إطار الاتحاد .

وقد أجرى السادة الوزراء أعضاء الوفد المغربي محادثات مع نظرائهم التونسيين تركزت حول دعم التعاون بين البلدين في مجالات اختصاصاتهم .

كما استقبل السيد عبد الحميد الشيخ وزير الشؤون الخارجية التونسي بحضور السيدين الحبيب بن يحيى كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية ومحمد عمادو كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية ، السيد ادريس العلوي المدغري، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بشؤون المغرب العربي واستعرض معه عمل اتحاد المغرب العربي وتركيز هياكله .

وخلال الجلسة الافتتاحية لأعمال اللجنة الكبرى تبادل السيدان الوزيران الأعلان الكلمات وأكدوا فيها حرص البلدين الشقيقين على دعم علاقات التعاون في جميع المجالات ، بهدف تنسيق أمثل للاختيارات والمخططات وتوحيد الطرق لدعم بناء اتحاد المغرب العربي.

وأكدوا على ضرورة التنسيق بين بلدان المغرب العربي في علاقاتها مع السوق الأوروبية المشتركة ومتابعة مايجري على الساحة الأوروبية وكذلك مسألة حماية البيئة بحوض البحر الابيض المتوسط.

والحاج بالخصوص على ضرورة تعبئة كل الطاقات للتغلب على الصعوبات التي تعوق تطور التعاون الثنائي في كل مجالاته والعمل على بذل الجهود الكفيلة للسمو به الى الهدف المنشود.

كما أعربا عن ثقتهم في أن تسفر أعمال هذه الدورة عن نتائج ايجابية وملموسة قابلة للتطبيق في أقرب الآجال .

وبعد استعراض مشروع جدول الاعمال والموافقة عليه ناقش الجانبان محضر أعمال اللجان الفرعية التالية:

1- لجنة التعاون الاقتصادي

2- لجنة التعاون الثقافي والتعليمي والتقني

3- لجنة التعاون الاجتماعي والقنصلي والقضائي

وقد اسفرت المحادثات المثمرة والصريحة التي جرت بين الوفدين الشقيقتين حول هذه المواضيع على اتخاذ القرارات الكفيلة بدعم التعاون بين البلدين وخاصة ضبط مكان وتاريخ اجتماعات اللجان الفنية المشتركة (ملحق رقم 3) هذا واتفق الجانبان على ما يلي :

أولاً: المجال الاقتصادي

1- التبادل التجاري:

استعرض الجانبان تطور المبادلات التجارية بين البلدين في نطاق الاتفاقية التجارية والجمركية المبرمة في 30 أبريل 1986 ولاحظا أن حجم هذه المبادلات قد سجل ارتفاعا ملحوظا .

وجدد الطرفان استعدادهما لتجاوز الصعوبات التي اعترضت الاهداف المرسومة في الاتفاقية وفي هذا الاطار تم اعتماد التوصيات المضمنة بمحضر اجتماع اللجنة الوزارية التحضيرية في الميدان الاقتصادي المنعقدة في تونس في الفترة من 21 الى 23 أبريل 1989 في الميدان التجاري والصناعي .

وعلى هذا الاساس تم اجتماع فريق العمل المتكون من خبراء من الادارة العامة للجمارك ووزارة التجارة والصناعة المغربية وخبراء من الادارة العامة للديوانة التونسية لمقارنة التعرفة الجمركية المطبقة في البلدين حسب البنود الجمركية وسيرفع تقرير في الغرض الى اللجنة الفنية المشتركة الدائمة وذلك طبقا للبند الأول من المحضر المشار اليه أعلاه.

وتجتمع اللجنة الفنية المشتركة الدائمة يوم 14 جوان 1989 بالرباط للشروع في تشخيص الاجراءات والتدابير الكفيلة بتوفير الاطار التنافسي الملائم بين منتجي البلدين وتقديم مشروع نظام عام للمبادلات بينهما بما في ذلك اعداد قائمة المواد المتبادلة بين البلدين حسب نظام الحصص بالنسبة لسنة 1989 .

وتسهيلا لتطبيق الاتفاقية التجارية والجمركية بين البلدين وخاصة بالنسبة لمنشئ البضائع المتبادلة بينهما وفي حالة اعتراض احد الطرفين على صحة المعلومات الأولية الواردة في شهادة المنشئ، يسمح بدخول السلع بعد أخذ الضمانات اللازمة ويتم تثبيت هذه الشهادة بمكتوب صادر عن المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد الوطني في تونس أو وزارة التجارة والصناعة في المغرب حسب البلد المصدر لتوضيح نسبة القيمة المضافة ويكون هذا المكتوب غير قابل للطعن. وتطبق هذه المقتضيات على الحالات المعلقة .

وفي مجال المواصفات اتفق الطرفان على ان يتم الاعتماد على الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات المختصة في البلدين وخاصة بالنسبة لشهادات المطابقة التي تمنحها الجهات المختصة في كلا البلدين .

كما اكد الطرفان على وجوب اتخاذ التدابير الكفيلة باعطاء الاولوية لمنتجات احد الطرفين لتغطية حاجيات الطرف الآخر وخاصة بتوجيه الادارات والمؤسسات العمومية الى اللجوء الى الطرف الآخر في اطار الصفقات المعلن عنها، وتعطى الأفضلية للمنتجات الصناعية للبلدين بمنحها نفس الامتيازات المقدمة للمنتوج الوطني .

ومن ناحية أخرى يدعو الطرفان الغرفة التجارية والصناعية المشتركة التونسية المغربية لعقد اجتماعها الثاني بتونس قبل نهاية شهر جوان 1989 .

2-التعاون الصناعي

استعرض الطرفان سير التعاون الصناعي القائم بين البلدين وأقرا اعتماد المبادئ والتوصيات المضمنة بحضور اجتماع اللجنة الوزارية التحضيرية في الميدان الاقتصادي المنعقد في تونس من 21 الى 23 أفريل 1989 وخاصة مايلي :

- تكثيف المساهمة في المشاريع الصناعية في كلا البلدين
- تشجيع قيام مشاريع مشتركة بين الخواص في كلا البلدين مع امكانية مساهمة المؤسسات القومية في مصاريف الدراسات الاولية .

وفي اطار تحقيق التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي الكبير وبالإشارة الى اجتماع وزراء الصناعة المغاربة في مدينة مصراته بالجمهورية العربية الليبية بتاريخ 18 جانفي 1989 اتفق الطرفان على الحث على المساهمة في رأسمال المشاريع المغربية والثنائية القائمة أو المزمع اقامتها. وسيقدم الجانب التونسي في هذا الاطار ملفين متعلقين بمشروع إنتاج محركات الديزال والاسمنت الابيض .

كما اتفق الطرفان على عقد اجتماع اللجنة الصناعية المشتركة خلال شهر أكتوبر 1989 بالرباط.

3-التعاون في ميدان الطاقة والمعادن

سجل الطرفان ارتياحهما لنتائج تبادل الزيارات والخبرات في اطار التشاور المستمر بين المسؤولين والخبراء في كلا البلدين على مختلف الأصعدة، حيث تم استعراض مختلف أوجه التعاون بين البلدين، خصوصا في مجال التحكم في الطاقة وترشيد استعمالها ، والطاقات المتجددة ، والبحث الجيولوجي وتقييم المنتوجات المعدنية، وتكوين الأطر .

وأعرب الجانبان على ضرورة تكثيف هذا التشاور المثمر وتوسيع افاق التعاون

المشترك على الصعيدين الثنائي والمغربي:

~~وتوسيع التعاون الطبيعي~~ - ٤٤

على الصعيد الثنائي:

٤٥ - الانتفاع من تجربة جمهورية تونس في ميدان نقل الغاز وتوزيعه

- الانتفاع من تجربة المغرب في ميدان الاشغال والخدمات المنجمية

- تجميع خبرات البلدين في ميادين علوم الارض والمسوحات الجولوجية

والدراسات المعدنية بغية المبادرة المشتركة لتقديم الخدمات لأطراف أخرى .

٤٦ - تبادل التجارب في ميدان التحكم في الطاقة بتبادل الخبراء في هذا الميدان وقد

أكد الجانبان على ضرورة مواصلة التشاور والتعاون في الميدان المنجمي والتحويلي بصفة

عامة .

على الصعيد المغربي :

يوصي الطرفان ببعث جهاز قار يعني بالطاقة في صلب الامانة الدائمة لاتحاد

المغرب العربي تبعث فيه الهياكل التالية :

٤٧ - هيكل مغربي لتخطيط الطاقة ووضع استراتيجية بعيدة المدى للتعاون (المغربي)

المغربي العربي والافريقي والاوروبي في هذا الميدان . ويبعث بنك معلومات في هذا
الصدد .

- هيكل مغربي لتطوير الطاقات البديلة وتكثيف التعاون لتصنيعها مغاربيا

حسب الاختصاص.

٤٨ - هيكل مغربي للدراسات الجيولوجية والمعدنية بغية تكثيف مجهود الثروات

الطبيعية في اقطار المغرب العربي .

- هيكل مغربي لتطوير الربط الكهربائي بين اقطار المغرب العربي وتوسيعه

الى الدول العربية والافريقية والاوروبية.

واتفق الجانبان على بعث لجننتين مختلطتين لوضع خطة عملية لبلوغ هذه الاهداف

وذلك في ميداني الطاقة والمناجم .

4-التعاون البنكي :

نظرا لأهمية التعاون في الميدان البنكي في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين فان الجانبين يؤكدان على ضرورة عقد اجتماع بين البنك المركزي التونسي وبنك المغرب قبل نهاية جوان 1989 بالرباط قصد البحث في دعم العلاقات المالية والمصرفية وتسهيل اجراءات الدفع بين البلدين وذلك بابرام اتفاقية جديدة بين المؤسستين.

5-التعاون الفلاحي :

استعرض الطرفان ما تم الاتفاق عليه خلال سنة 1988 في إطار :

- محضر الاجتماعات الموقع بالرباط في 17 مارس 1988 خلال زيارة السيد

وزير الفلاحة والوفد المرافق له للمغرب من 13 الى 17 مارس 1988

- اتفاقيتي التعاون في ميدان التعليم والبحث الزراعي المبرمتين بالرباط في

17 مارس 1988.

وسجلا بارتياح بدء تنفيذ ما جاء فيها وخاصة:

. زيارة وفد تونسي للمغرب قصد التعرف على امكانيات التبادل التجاري في

مجال البذور بتاريخ 29 ماي الى 3 جوان 1988

. زيارة وفد تونسي الى المغرب متخصص في مجال المشاتل والبذور بتاريخ

10-14 أكتوبر 1988.

. المشاركة في الأيام المغاربية للغابات التي نظمت بالمغرب في شهر مارس

1989

فيما يخص الطب البيطري والانتاج الحيواني اتفق الطرفان على ابرام اتفاقية

بيطرية وذلك قبل نهاية شهر جويلية 1989. وفي هذا المجال قدم الجانب التونسي مشروع

اتفاقية الى الجانب المغربي .

كما تؤكد اللجنة الكبرى على ضرورة تنشيط التعاون في الميدان الفلاحي وتدعو الأطراف المعنية الى عقد اجتماع بتونس قبل نهاية شهر جوان 1989 يضم اللجان الثلاثة المختصة المنصوص عليها بالمحاضر والاتفاقيات المذكورة أعلاه وهي :

.اللجنة الفنية المختصة للتعاون الفلاحي

. اللجنة المشتركة الخاصة بالتعاون العلمي والتقني في ميدان التعليم الفلاحي .
. اللجنة المشتركة للتعاون بين المعهد الوطني للبحث الزراعي المغربي والمعهد القومي للبحوث الزراعية بتونس .

وذلك لوضع خطط عمل زمنية قصد إنجاز البرامج المتفق عليها ومن ضمنها الحزام الاخضر الذي يحمي منطقة المغرب العربي من التصحر .

كما تؤكد اللجنة الكبرى على ضرورة العمل على المستوى المغربي لبناء سوق مغربية فلاحية مشتركة والسعي لحماية فلاحى الدول المغاربية من مزاحمة الاسواق الاجنبية .

وتؤكد كذلك على وجوب اعداد وتنفيذ برامج مغربية لحماية الماشية من الاوبئة كالتي تهدد حاليا المنطقة من جراء تواجد ذبابة الدودة اللولبية ومكافحة الجراد الصحراوي.

في مجال الصيد البحري:

اتفق الطرفان على العمل على ارساء وتطوير التعاون بينهما في ميدان الصيد البحري بشتى مجالاته وعلى تبادل الوفود المتخصصة لدراسة آفاق هذا التعاون ووضع خطة عملية للغرض .

6- التعاون في ميدان النقل :

أ - النقل البحري

سجل الطرفان بمزيد من الارتياح تنمية التعاون الثنائي في مجال النقل البحري وخاصة منذ التوقيع على الاتفاق في ميدان الملاحة البحرية التجارية في 5 فيفري 1987 وأكدا عزمهما على دعم التعاون في اطار هذا الاتفاق .

وقد استعرض الجانبان الاوجه العملية الإيجابية لهذا التعاون بين شركتي الملاحة البحرية الوطنيتين طبق ما جاء في بنود الفصل الرابع عشر من الاتفاق والتي توجت اثر اجتماع الشركتين في شهر مارس 1988 بدعم الخط البحري المستغل بينهما منذ سنة 1982 والذي يربط الموانئ المغربية والموانئ التونسية ويمتد الى موانئ المشرق العربي وذلك بوضع سفينة ثانية على هذا الخط ابتداء من 15 أكتوبر 1988

ويدعو الطرفان من جديد اللجنة الفنية البحرية المشتركة المنصوص عليها بالفصل 19 من الاتفاقية الى عقد اجتماعها الأول بالرباط قبل نهاية شهر نوفمبر 1989 وذلك قصد تطبيق هذا الاتفاق وخاصة منه :

- التكوين المهني البحري وذلك بتبادل الخبرات والمدربين والطلبة وتبادل المعلومات وامكانية العمل على توأمة معاهد التكوين البحري العالي في كلا البلدين.

- التعاون بين الموانئ

- التعاون في ميدان تبادل المتدربين وابحار ضباط البلدين على متن السفن التونسية والمغربية .

- التعاون في ميدان صيانة السفن

كما يدعو الجانبان شركتي النقل البحري بالبلدين الى تكثيف الاجتماعات لدراسة تنمية التعاون بينهما وخاصة امكانية الاستغلال المشترك لخط بحري يربط بين

ب - النقل الجوي

استعرض الجانبان نتائج التعاون في مجال النقل الجوي وذلك على ضوء المباحثات الثنائية التي تمت بين الشركتين الوطنيتين وسجلا بارتياح نتائج المباحثات التي دارت بينهما يومي 24 و25 نوفمبر 1988 والتي أفضت الى الاتفاق التجاري المتعلق بـ :

- دعم الرحلات الجوية بين تونس والدار البيضاء بزيادة رحلة اضافية في الأسبوع خلال صيف 1989 .

- وضع أسعار تشجيعية بين تونس وأمريكا الشمالية عبر الدار البيضاء
- اقتراح دراسة وضع نظم الحجز الآلي على الصعيد المغربي
- دراسة امكانية اقامة تعاون في ميدان الشحن الجوي

ويدعو الجانبان اللجنة الفنية المختصة المشتركة لعقد اجتماعها قبل نهاية السنة بتونس لدراسة سبل التعاون في مجال النقل الجوي بما في ذلك :

- دعم وانعاش الحركة الجوية بين البلدين
- دعم التكامل في ميدان صيانة الطائرات

كما تدعو اللجنة الكبرى مؤسسات استغلال المطارات ومؤسسات التكوين في مجال الطيران والملاحة الجوية والرصد الجوي لوضع برنامج تعاون بينهما بما في ذلك امكانية التوأمة بينهما .

ج - النقل البري :

قرر الجانبان فتح مفاوضات خلال السنة الحالية بالرباط لعقد اتفاق خاص بالنقل الدولي للأشخاص والبضائع عبر الطرقات .

وباركا فتح خط للنقل البري للركاب من طرف شركة تونسية بين تونس والدار البيضاء ولاحظا أن نشاط هذا الخط بقي محدودا .

ونظرا لاهمية تسهيل حركة تنقل الاشخاص بين البلدين يدعو الجانبان الاطراف المعنية بالبلدين لدراسة امكانية إنشاء خط مشترك للنقل البري بين البلدين وفي هذا الاطار تم تكليف الشركة القومية التونسية للنقل بين المدن بالاتصال بشركات مماثلة بالمغرب وتقديم اقتراحات في الغرض للسلطات المختصة بالبلدين .

السكك الحديدية

يسجل الطرفان بكل ارتياح قرار اعادة فتح الرحلات بالسكك الحديدية للمسافرين بين المغرب والجزائر ابتداء من 20 ماي 1989 الذي اتخذ عند اجتماع ممثلي شركات السكك الحديدية ببلدان المغرب العربي المنعقد بالجزائر من 17 الى 19 أفريل 1989 وأوصيا بما يلي:

- رفع مستوى الخدمات بما في ذلك تنسيق أفضل لتوقيت القطارات وتخفيض مدة السفرات وتسهيل عمليات مراقبة الشرطة والجمارك .
- توحيد التراتيب المطبقة في ميدان نقل الركاب والبضائع .
- تكثيف نقاط الربط بين الخطوط الحديدية ببلدان المغرب العربي .
- ومن جهة أخرى توصى اللجنة الكبرى بالاسراع بفتح الخط الحديدي المباشر (العبر مغاربي) والاخذ بعين الاعتبار ضرورة التنسيق على المستوى المغاربي عند وضع البرامج الوطنية في ميدان السكك الحديدية .

7- التعاون في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية

اعتبارا لامكانيات التعاون والتكامل المتوفرة في هذا القطاع بين البلدين فان اللجنة الكبرى تدعو اللجنة الفنية المشتركة للاجتماع قبل نهاية شهر جويلية 1989 بتونس لوضع الصيغ العملية للتعاون في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق ب :

- التكوين المهني
- التصنيع وصيانة التجهيزات
- الشراءات
- تحسين شبكات الاتصال وتعميمها

8- التجهيز والاسكان :

سجل الجانبان بارتياح توقيع بروتوكول الاتفاق بين البلدين في 17 أبريل 1988 الذي يؤكد عزم الطرفين على التعاون في ميادين التجهيز والطرق والجسور والمياه ومكاتب الدراسات والمقاولات وتكوين الاطر وتبادل الخبرات .

ورحب الطرفان ببدء تنفيذ بعض فقرات هذا الاتفاق وخاصة منها :

- دورتين تدريبيتين في الهندسة بتونس وبالدار البيضاء لفائدة طلبة مغاربة وتونسيين خلال سنة 1989.

- التحضير لعقد ندوة مغربية حول صيانة الطرقات في شهر نوفمبر 1989

بتونس.

وتوصي اللجنة الكبرى الطرفين بالعمل على مواصلة تنفيذ برنامج هذا

الاتفاق.

ثانيا : المجال الثقافي والتقني :

قام الجانبان باستعراض وتقييم ما تم انجازه في مختلف اوجه التعاون بين البلدين الشقيقين في هذا المجال وعبرا عن ارتياحهما لما وصل اليه هذا التعاون واكدا الرغبة في تطويره وتكثيفه خلال المراحل القادمة على اسس ثابتة خاصة بعد اعلان قيام اتحاد المغرب العربي حتى تكون العلاقات في المجالات المذكورة بين الشعبين الشقيقين في مستوى طموحات الشعوب المغربية .

1- التربية والتعليم والبحث العلمي :

بارك الطرفان ما قطع من اشواط في مجال التربية والتعليم وقررا تكثيف الجهود بهدف تكوين الانسان المغربي تكوينا متينا يزيد اقتناعا واعتزازا بمواطنته المغربية، ايمانا منهما بان التعاون في هذا الميدان يعتبر الارضية الصلبة التي ينبغي بناء المغرب العربي عليها .

وبغية تدعيم وتطوير وتوطيد هذا التعاون اوصى الجانبان بما يلي :

في مجال التعليم الابتدائي والثانوي

- العمل على اتخاذ الاجراءات الادارية والتربوية لتنفيذ التوصيات الصادرة

عن اعمال لجنتي الفلسفة واللغة العربية وذلك في اقرب أجل.

- مواصلة اجتماع لجان توحيد البرامج على النحو التالي :

. لجنة التاريخ والجغرافيا في تونس خلال شهر نوفمبر 1989

. لجنة الرياضيات في الرباط خلال شهر نوفمبر 1989

ويتم تحديد تاريخ ومكان اجتماع لجنة المواد العلمية (الطبيعيات والفيزياء

والكيمياء) بواسطة الطرق الدبلوماسية وذلك قبل نهاية سنة 1989

- تنظم الدورة الرابعة لاولمبياد الرياضيات خلال شهر جوان أو جويلية 1990

بتونس .

- عقد لقاء للاطلاع على تجربة البلدين وبحث سبل التعاون بينهما في مجال

التربية السكانية

- دعم وتنشيط مجالات التعاون بين المؤسسات التربوية المتوأمة ودراسة

امكانية احداث مجلس خاص بالمؤسسات المتوأمة في كل من المغرب وتونس تعهد اليه

مهمة توفير الوسائل المادية والمعنوية لهذا الدعم.

- العناية بالبنية التربوية في إطار نظرة مغاربية سوية

- التفكير السوي في مسالك جديدة لتمويل التربية والتعليم

في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

أكد الجانبان على اهمية التعاون في هذا الميدان وأوصيا بايجاد صيغ لدعمه

من بينها .

- مواصلة ابرام اتفاقيات مباشرة للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي بالبلدين

ومتابعة تنفيذها والبحث على سبل دعمها وطرق تمويل المشاريع المنبثقة عنها .

- احداث لجنة مختلطة دائمة مكونة من المؤسسات الجامعية ومؤسسات تكوين الاطر والادارات الساهرة على البحث العلمي في كلا البلدين يعهد اليها بدراسة واقتراح مشاريع مشتركة في مجالات البحث العلمي والتقني والتي تهم تنمية البلدين، مع تحديد طرق تمويلها وانجازها . ولهذه الغاية يوصي الجانبان بتنظيم لقاء بالرباط قبل نهاية سنة 1989 بين المسؤولين عن البحث العلمي في البلدين بقصد تحديد طريقة عمل اللجنة المذكورة والتباحث في طرق التمويل وكذلك سبل التعاون المشترك بين مؤسسات التعليم العالي باقطار المغرب العربي والجامعات الاجنبية وخاصة في الدول المصنعة .

- تنسيق الاجراءات المتعلقة بمعادلة الشهادات العلمية

- دعوة اللجنة المشتركة للتبادل الطلابي للاجتماع خلال جوان 1989 بتونس

وذلك لبحث سبل توسيع تبادل الطلاب بين البلدين

كما اتفق الطرفان على ان يتم قبل نهاية السنة الجارية تجديد البرنامج التنفيذي

للتربية والتعليم والبحث العلمي لسنتي 1990 و1991

- تجديد البرنامج التنفيذي للتربية والتعليم والبحث العلمي لسنة 1990-

1991 قبل نهاية السنة الجارية

2- التعاون الثقافي

استعرض الجانبان مراحل تطبيق البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للسنوات

1987-1988-1989 وأكدا على اهمية تنفيذ كل بنود هذا البرنامج ودعم التعاون

الثقافي بين البلدين واتفقا على مايلي :

- احداث لجنة مشتركة تجتمع في مطلع كل سنة بالتناوب في تونس والمغرب

لاعداد برنامج تنفيذي سنوي ومتابعته على ان يكون اكثر شمولية وذلك طبقا للمادة

الثانية لاتفاقية سنة 1964.

- تيسير ترويج الانتاج الثقافي بين البلدين

- اهمية معادلة شهادات المعاهد الثقافية المختصة ودعوة الجهات المعنية

بالبلدين الى دراسة سبل تحقيق ذلك .

3- التعاون الاعلامي

أكد الجانبان على أهمية تنشيط اتفاقية مارس 1982 وعبرا عن عزمهما على دعم التعاون بينهما في شتى المجالات الاعلامية كما أوصيا بإنشاء لجنة مشتركة لدراسة وسائل تعزيز التعاون بين البلدين بما في ذلك اعداد برامج تنفيذية للتعاون في مجال الاعلام المرئي والمسموع ووكالات الانباء وبدعم تبادل الزيارات الميدانية والخبرات في المجالات الصحفية والفنية والتحرير الالكتروني واستعمال الحاسوب في اعداد النشرات والتوثيق الصحفي

4- التعاون في ميداني السياحة والصناعات التقليدية

- السياحة

سجلت اللجنة الكبرى بارتياح عزم الجهات المختصة بالبلدين على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنشيط اتفاقية فيفري 1979 واحيائها واثرائها .

وعبر الجانب التونسي عن ارتياحه للمقترحات الاخيرة التي تقدم بها الجانب المغربي وتم الاتفاق على وضع برنامج تنفيذي للتعاون يشمل :

- الترويج السياحي وخلق منتج مشترك
- تنسيق مواقف البلدين على الصعيد الدولي خاصة على مستوى المنظمات الدولية والجهوية المتخصصة في السياحة.
- تبادل الخبرات في التكوين المهني
- تبادل المعلومات والمعلقات
- تبادل الطلبة
- تنظيم اسابيع سياحية بالبلدين والمشاركة في المعارض والتظاهرات السياحية في كلا البلدين .

وسيتم التوقيع على هذا البرنامج خلال زيارة السيد وزير السياحة والصناعات

التقليدية التولسي المرغلة للمغرب خلال السنة الجارية .

-الصناعات التقليدية

توصي اللجنة الكبرى بتنمية التعاون في هذا الميدان خاصة بتبادل الخبرات والزيارات والمعلومات والمنح الدراسية والتدريب بالمراكز المختلفة للصناعات التقليدية بالبلدين.

كما تحث البلدين على المشاركة في المعارض المتخصصة التي تقام بكليهما واقامة معارض للمنتوج التقليدي المحلي في البلدين .

5- الشباب والرياضة والطفولة

اتفق الجانبان على:

- دعوة اللجنة الوزارية المشتركة للاجتماع خلال شهر أكتوبر 1989 ووضع برنامج عمل لسنتي 1990-1991 والسعي الى احداث لجنة قطاعية للتربية البدنية منبثقة عن اللجنة الوزارية.

- الدعوة الى تكثيف تبادل الفرق الرياضية بين البلدين .

واستعرض الجانبان نشاط الوكالة التونسية المغربية للشباب وسبل دعم نشاطها واصدرا الدعوة لتنظيم ندوة لدراسة الهياكل المغاربية في مستوى الشباب والطفولة والنظر في امكانية توحيدها واحداث وكالة مغاربية للشباب والطفولة طبقا لروح معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

6- التعاون في مجال الصحة

استعرض الجانبان سبل دعم التعاون بين البلدين في ميدان الصحة وأوصيا باحداث لجنة مشتركة لدراسة الوسائل الكفيلة بترسيخ التعاون في :

أ - الأدوية

- دعم المبادلات التجارية في نطاق المناقصات مع اعطاء الاولوية لفائدة المزودين من البلدين سواء فيما يخص الادوية او الامصال او التلقيح.

- مواصلة منح الرخص لدخول الادوية المغربية الى تونس
- مواصلة تدعيم اللجنة المغربية لعمليات الشراء الموحدة بما في ذلك الاجهزة

الطبية

- دراسة امكانية ملائمة التشريعات الخاصة بالادوية في البلدين
- تدعيم التعاون في ميدان صنع الادوية والتلقيح والامصال

ب - التكوين

- تنظيم دورات تكوينية وتدريبية لفائدة الاطارات الطبية وشبه الطبية ودورات في مجال الاحصاء والبحث الميداني والاقتصاد الصحي .
- تحقيق التكامل في ميادين التكوين والبحث العلمي
- تشجيع التعاون بين الجمعيات العلمية والمهنية
- تبادل الخبرات والمعلومات حول التشريعات الصحية المعمول بها في البلدين ، وكذلك زيارات الاساتذة للقيام بعمليات جراحية والاستفادة من الدراسات المقدمة في البلدين.

ج - الصحة الاساسية

- تنسيق برامج الصحة الاولية في البلدين مع تكثيف تبادل الزيارات في هذا المجال.
- تبادل المعلومات في ميدان الصحة العامة وخاصة في الصحة الاساسية
- تطوير المراقبة في ميدان الامراض المعدية مع تدعيم تبادل المعلومات حولها مثل السيدا والكيس المائي والسعر (داء الكلب) وللشمانيا وغيرها .

7- التعاون الاداري و الفني

اتفق الجانبان على :

- دعوة اللجنة الدائمة المشتركة المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاق التعاون في الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري الموقع في 11 نوفمبر 1982 بالرباط الى الاجتماع بالرباط خلال النصف الاول من شهر جويلية 1989 وذلك قصد وضع برنامج عمل لمدة ثلاث سنوات في ميادين الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري والبحث والتكوين الاداريين .

- دعوة السلطات المختصة بالبلدين لاعطاء الاولوية في انتداب الاطر لتغطية حاجياتها الى الكفاءات والخبرات المتوفرة لدى البلد الاخر وذلك في نطاق التكامل بينهما .

- حث الوكالة التونسية للتعاون الفني والوكالة المغربية للتعاون الدولي على اقامة تعاون مثمر وفعال بينهما على ان تعقدا اجتماعا تمهيدا قبل نهاية شهر سبتمبر 1989 في تونس .

ثالثا : التعاون الاجتماعي والقنصلي والقضائي

استعرض الجانبان اوضاع المواطنين التونسيين المقيمين بالمملكة المغربية والمواطنين المغاربة المقيمين بالجمهورية التونسية وبعد تبادل الرأي في سبل تكثيف التعاون في هذا المجال اتفقا على مايلي :

1- اتفاقية الاستيطان

استعرض الجانبان جوانب تطبيق اتفاقية الاستيطان المبرمة بين البلدين سنة 1964. وألحا على ضرورة بذل كافة الجهود من أجل تطبيقها على أحسن وجه وسجلا بكل ارتياح الخطوات التي اتخذت لالغاء تأشيرة الدخول لمواطني البلدين مما يكفل مزيدا من التلارب والتالف بين الشعبين الشقيقين .

كما عبرا عن رغبتهما في توحيد الاجراءات الادارية المتعلقة بالحصول على بطاقة التعريف والاقامة من طرف السلطات المختصة في كلا البلدين وفقا لما نصت عليه اتفاقية الاستيطان .

واتفق الطرفان على دعوة لجنة الخبراء للاجتماع بالمملكة المغربية في الاسبوع الاول من جويلية 1989 للنظر في تدليل كل الصعوبات في هذا المجال .

2- التعاون القضائي

- استعرض الجانبان ظروف تطبيق الاتفاقية القضائية المبرمة بين البلدين سنة 1964. ورغبة منهما في دعم التعاون القضائي بينهما أكدا من جديد على ضرورة التعجيل بتشكيل اللجنة الفنية المشتركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بغية تحقيق الأهداف المرسومة خاصة فيما يتعلق بتنسيق النصوص التشريعية والأنظمة القضائية بين البلدين وقد اتفق الجانبان على جمع هذه اللجنة بالرباط خلال الاسبوع الأول من شهر جويلية 1989.

- أكد الجانبان على رغبتهما في اقامة تعاون مثمر في مجال تبادل القضاة والموظفين المنتمين للاطر القضائية وعقد المؤتمرات الخاصة برجال القضاء والمحامين في كلا البلدين .

- فيما يتعلق برغبة الجانب المغربي في توسيع عمل اللجنة المذكورة ليشمل دراسة مشاكل الاحوال الشخصية لمواطني الجاليتين في البلدين الشقيقتين يرى الجانب التونسي أن هذا التوسيع يحتاج الى بروتوكول اضافي للاتفاقية شامل لجميع المشاكل المترتبة عن تنفيذها .

- فيما يخص قضايا الجنسية ذكر الوفد المغربي بمشروع اتفاقية قانون الجنسية الذي سبق له أن تقدم به خلال اجتماع اللجنة المختلطة في يناير 1982 وعبر عن أمله في التعرف على رد الطرف التونسي في أقرب وقت .

يرى الجانب التونسي ان ايجاد الحلول للمشاكل الناتجة عن تنازع الجنسية لا يستدعي اتفاقية بالخصوص وانما يمكن درس كل المشاكل المترتبة عن ذلك في اطار اللجنة المذكورة أعلاه التي تقترح الحلول المناسبة لها .

3- الشؤون الاجتماعية .

- سجل الطرفان ارتياحهما لدخول اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين البلدين في 5 فيفري 1987 حيز التنفيذ.
- يدعو الجانبان اللجنة الفنية المشتركة المنبثقة عن اتفاقية الشؤون الاجتماعية المبرمة في 9 ديسمبر 1987 للاجتماع ووضع برنامج تعاون في الميادين المنصوص عليها بالاتفاقية المذكورة .

4- القوى العاملة

- استعرض الجانبان ما تم تنفيذه في اطار محضر المباحثات التونسية المغربية بمناسبة زيارة الوزير التونسي للشؤون الاجتماعية للمغرب في أكتوبر 1987 وألحاً على دعم هذا التعاون .
- كما استعرض الجانبان وضعية الجاليتين التونسية والمغربية بالخارج من منطلق الاهتمام الخاص الذي يوليه البلدان للعمال المهاجرين وأكدوا على ضرورة تنسيق مواقف البلدين ازاء المفاوضات مع السوق الاوروبية لحماية كرامتهم وامنهم والمحافظة على حقوقهم ومكتسباتهم وتدعيمها .
- كما اتفق الجانبان على اعداد برامج مشتركة لفائدة ابناء المهاجرين من الدولتين في الدول الاوروبية لترسيخ هويتهم الاجتماعية والثقافية والمحافظة على اصالتهم الحضارية وتدعيم حظوظهم ومؤهلاتهم العلمية والمهنية.
- أكد الجانبان على تنسيق مواقف البلدين في المحافل الدولية والاقليمية .

التكوين المهني:

اعتبارا للاهمية التي يكتسبها التكوين المهني في توفير اليد العاملة المؤهلة وتيسير اندماج الشباب في الحياة العملية، توصي اللجنة الكبرى الاطراف المعنية بالقطاع في كلا البلدين بالعمل على وضع برنامج تعاون يهدف الى تبادل الخبرات والمعلومات في الميادين التالية :

- المناهج التعليمية والبرامج

- التكوين المستمر وانعاش الشغل

- ادماج الخريجين في سوق الشغل

ولهذا الغرض يقوم وفد من المسؤولين التونسيين بزيارة المغرب قبل نهاية السنة الحالية وذلك لاجراء مباحثات في الموضوع واعداد البرنامج السالف الذكر.

5- قضايا مختلفة

- مبرة محمد الخامس

ذكر الوفد المغربي بمقررات محضر اللجنة المختلطة لسنة 1982، وجدد رغبته في أن تجد هذه القضية حلا مناسباً في اقرب الآجال فوعد الوفد التونسي بمراجعة ملف هذه القضية واتخاذ القرارات المناسبة في أسرع وقت ممكن .

لجنة المتابعة

لاحظ الطرفان أن لجنة المتابعة والتنسيق التي أنشأتها اللجنة الكبرى في دورتها السابقة والتي تتكون من كبار المسؤولين عن التعاون بوزارتي الشؤون الخارجية للبلدين وممثلي بعض الوزارات المختصة عند الضرورة ، لم تجتمع بعد.

ونظرا لأهمية دور هذه اللجنة المشتركة في متابعة تنفيذ مقررات وتوصيات اللجنة الكبرى واللجان القطاعية المشتركة فإن الجانبين يؤكدان على ضرورة عقد دوراتها كل ثلاثة شهور حسب ما اتفق عليه سابقا على أن يتم الاجتماع الأول بالرباط في أوائل

هذا وقد جرت اجتماعات هذه الدورة للجنة الكبرى المشتركة في جو تسوده روح

المودة والاخاء .

واتفق الطرفان على ان يتم اجتماع اللجنة الكبرى القادم بالرباط خلال سنة

1990 على أن يتم تحديد الموعد بالطرق الدبلوماسية .

حرر بتونس في نسختين أصليتين باللغة العربية في 12 شوال 1409 هـ الموافق

لـ 17 ماي 1989

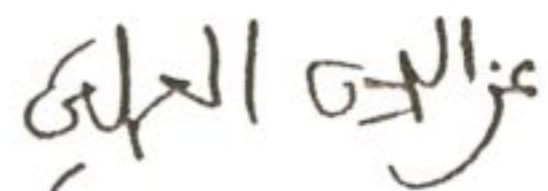
عن الجمهورية التونسية



الهادي البكوش

الوزير الأول

عن المملكة المغربية



الدكتور عزالدين العراقي

الوزير الأول